



عدسة اقتصادية

العدد 8

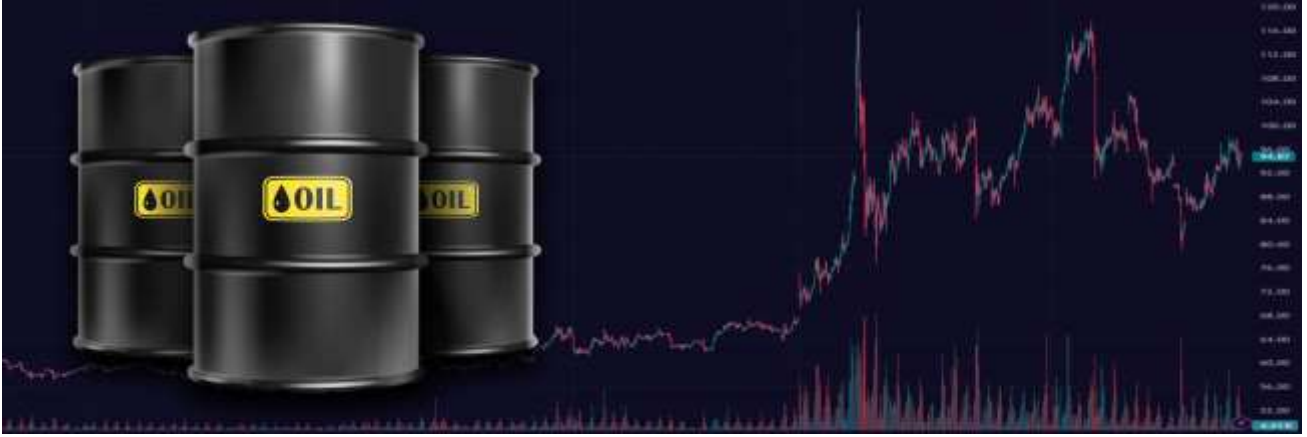
26 أبريل 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.



ارتفاع خام برنت يكشف هشاشة الاقتصاد العالمي



مقدمة

لماذا يُعد خام برنت مهمًا؟

يُعتبر النفط الخام منذ فترة طويلة واحدًا من أهم السلع في الاقتصاد العالمي، ويُعد خام برنت المعيار الدولي الرئيسي لتسعير النفط. وعلى عكس الذهب الذي يرمز إلى الاستقرار، فإن النفط يمثل النشاط الاقتصادي؛ إذ يُعد الوقود الذي يقوم عليه النمو العالمي، والتجارة، والإنتاج الصناعي. على مدار عقود، ارتبطت أسعار النفط بشكل وثيق بالتطورات الجيوسياسية. فمن صدمات النفط في سبعينيات القرن الماضي إلى النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، كانت اضطرابات الإمدادات تتحول باستمرار إلى تقلبات في الأسعار. وتلعب الدول المنتجة الرئيسية، وخاصة في الشرق الأوسط، دورًا حاسمًا في تشكيل جانب العرض العالمي، مما يجعل السوق شديد الحساسية للتوترات السياسية في المنطقة. في السنوات الأخيرة، أصبحت ديناميكيات النفط أكثر تعقيدًا. فقد ساهمت التغييرات في سياسة الطاقة الأمريكية، وقرارات إنتاج تحالف OPEC+، والتنافسات الجيوسياسية المستمرة، جميعها في خلق بيئة يمكن أن تتغير فيها الأسعار بسرعة. كما أن أحداثًا مثل التوترات مع إيران، والصراعات في ممرات الشحن الحيوية، والتغييرات في القيادة العالمية، لا تزال تؤثر على التوقعات المتعلقة بالعرض والطلب.

الوضع الحالي

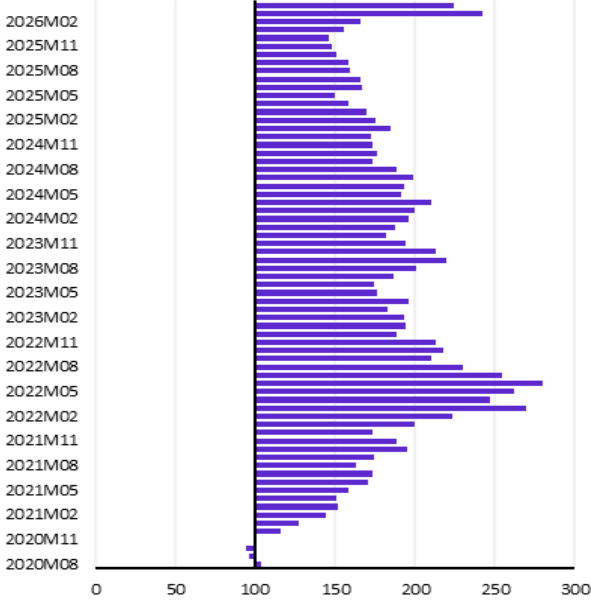
شهدت أسعار خام برنت تقلبات ملحوظة خلال الفترة الأخيرة، كما يتضح من الرسم البياني. وتشير حركة الأسعار إلى سوق شديد الاستجابة للتطورات الجيوسياسية والاقتصادية. والأهم من ذلك، أن الشهرين الماضيين شهدا ارتفاعًا حادًا وغير معتاد، حيث قفزت أسعار برنت إلى حوالي 103.7 دولار للبرميل، وهو مستوى يعكس ضغوطًا كبيرة في السوق. ولم يكن هذا الارتفاع تقلبًا طبيعيًا، بل يعكس مخاوف متزايدة من اضطرابات في الإمدادات، مدفوعة على الأرجح بتصاعد التوترات



الجيوسياسية، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بممرات شحن النفط الحيوية.

وبعد هذا الارتفاع، **انخفضت الأسعار في الشهر التالي**، مما يشير إلى تراجع جزئي في المخاوف الفورية أو حدوث تصحيح بعد الصعود السريع. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذا الانخفاض على أنه عودة إلى الاستقرار، فحتى مع هذا التراجع، تظل مستويات الأسعار مرتفعة نسبيًا مقارنة بالفترات السابقة. هذا النمط، ارتفاع حاد يليه انخفاض معتدل يسلط الضوء على نقطة أساسية: أن السوق لا يشهد استقرارًا، بل يقوم بامتصاص الصدمات مع بقائه تحت ضغط مستمر.

Crude Oil, Brent



وبشكل عام، يعكس سلوك الأسعار سوقًا عاليًا بين:

- ضغوط صعودية ناتجة عن المخاطر الجيوسياسية واحتمالات تقييد الإمدادات
- وتصحيحات هبوطية مؤقتة مدفوعة بجني الأرباح أو تراجع مؤقت في التوترات

إن الارتفاع الأخير إلى 103.7 دولار، حتى بعد تراجع لاحقًا، يعد إشارة واضحة إلى أن المخاطر الأساسية لا تزال مرتفعة. وغالبًا ما تستمر آثار هذه القفزات السعرية، مما يبقي حالة عدم اليقين مرتفعة ويمنع السوق من العودة إلى الاستقرار الكامل.

ماذا يعني ذلك؟

يعكس الارتفاع الأخير في أسعار خام برنت، وخاصة القفزة إلى حوالي 103.7 دولار للبرميل، موجة جديدة من الضغوط الاقتصادية العالمية الناتجة عن أسواق الطاقة. على المستوى العالمي، وحتى مع التراجع الأخير في الأسعار، فإن الأثر لا يزال مستمرًا. إذ إن ارتفاع أسعار النفط ينتقل مباشرة إلى التضخم من خلال زيادة تكاليف النقل والطاقة والإنتاج، والتي تنعكس بدورها على أسعار السلع والخدمات للمستهلكين. وهذا يؤدي إلى بقاء معدلات التضخم مرتفعة **ويحد من قدرة البنوك المركزية على تخفيف السياسة النقدية**، حيث تظل أولوية استقرار الأسعار قائمة. وباختصار، فإن الأثر التضخمي الناتج عن هذه القفزة لا يتلاشى بسرعة حتى بعد حدوث تصحيح في الأسعار. **أما بالنسبة لمصر**، فإن التداعيات أكثر مباشرة وحساسة. وباعتبارها مستوردًا صافياً للنفط، فإن ارتفاع الأسعار إلى 103.7 دولار للبرميل يترجم إلى ضغوط فورية على المستويين الخارجي والداخلي:



- ارتفاع فاتورة الاستيراد: يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكلفة واردات البترول، مما يضغط على الميزان التجاري والسيولة من النقد الأجنبي.
 - ارتفاع التضخم: تنتقل زيادة تكاليف الوقود والنقل إلى مستويات الأسعار العامة، مما يضيف ضغوطًا تضخمية إضافية
 - ضغوط مالية: قد تضطر الحكومة إلى امتصاص جزء من الصدمة عبر الدعم أو تعديلات في الموازنة، مما يزيد العبء المالي
- ومع استمرار التراجع الأخير في الأسعار، فإن الأثر لم يتم عكسه بالكامل. إذ إن الارتفاع السابق لا يزال ينعكس على التكاليف والتوقعات والاستقرار الاقتصادي.
- وبشكل عام، فإن الارتفاع الأخير في أسعار النفط رغم التراجع اللاحق يؤكد مدى هشاشة الاقتصادين العالمي والمحلي أمام صدمات الطاقة، مع كون الأسواق الناشئة مثل مصر الأكثر تأثرًا بهذه الصدمات.